

مؤشر «السوق الرئيسي» ينجو من هبوط مؤشرات البورصة



مؤشرات البورصة تتباين

إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة. وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى توابك المعايير الفنية على أن تنقل المستعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق

المزادات. ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافرها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات. أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوق الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتوسطة قياسا لآليات العرض والطلب المطلوبة.

مليون دولار». وكانت شركات «التعمير» و«بيت الطاقة» و«مدار» و«المساكن» و«منار» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «التعمير» و«أهلي متحد» و«السال» و«وطني» و«بيتك» الأكثر تداولا أما شركات انخفاضها فكانت «الأنظمة» و«مراكز» و«كفك» و«ديبي الأولى» و«رعاية».

وتابع المتعاملون إفصاحا من مجموعة «جي إف إتش المالية» بشأن استكمال عملية الاستحواذ على 5 في المئة من إجمالي أسهمها المصدرة كاسهم

خزينة. كما تابع هؤلاء إعلان بورصة الكويت حول تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض المؤشر العام 10.7 نقطة ليبلغ مستوى 5118.6 نقطة بنسبة انخفاض 0.21 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 197.5 مليون سهم تمت من خلال 6059 صفقة نقدية بقيمة 25.19 مليون دينار كويتي «نحو 83.12 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0.9 نقطة ليصل إلى مستوى 4749.08 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.02 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 153.2 مليون سهم تمت عبر 2451 صفقة نقدية بقيمة 7.16 مليون دينار «نحو 23.6 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الأول 17.2 نقطة ليصل إلى مستوى 5321.9 نقطة وبنسبة انخفاض 0.32 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 44.2 مليون سهم تمت عبر 3608 صفقات بقيمة 18 مليون دينار «نحو 59.4

الشخص: متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية في الربع الثاني بلغ 540 ألف دينار

وذكر أن السوق العقاري البني التحتية في بعض المدن الإسكانية الجديدة «المطالع» و«صباح الأحمد» و«جنوب صباح الأحمد» لافتا إلى أن السوق العقاري شهد استقرارا كبيرا في المناطق الداخلية مع انخفاض الطلب على أساس سنوي وكذلك انخفاض محدود في القيمة.

ولفت إلى أن قيمة التداولات العقارية في قطاع السكن الخاص ارتفعت بنسبة 2.4 في المئة في الربع الثاني من 2018 علاوة على ارتفاع عدد صفقاته المتداولة بنحو 3.1 في المئة.

وأشار بأن قطاع العقار الاستثماري تأثر بموسم الاجازات الصيفية إذ انخفضت قيمة تداولاته في الربع الثاني بنحو 5.2 في المئة مقارنة بالربع الأول من العام ذاته.

وأوضح أن قيس الغانم «إنه لا يمكن أن نرسم ملامح السوق والحكم على عافيته من عدمه بحجم الصفقات أو قيمتها».

وأضاف الشخص «أن متوسط قيمة الصفقة ارتفع بنسبة 1.19 في المئة في الربع الثاني على أساس سنوي كما بلغ عدد الصفقات المتداولة 1586 صفقة في وقت الركود».

وأوضح أن أبرز المناطق التي تشهد بعض الحركة كانت داخل محافظة العاصمة على العقار التجاري «ولكن بأعداد بسيطة».



سليمان الديجان

الغانم: أبرز المناطق التي تشهد بعض الحركة كانت داخل محافظة العاصمة على العقار التجاري

الكبير والعاصمة والجبراء اما الباني التجارية الأخرى والمغرب عدرا ب 4381 مبنى فيتواجد نحو 41 في المئة منها في محافظة العاصمة.

من جهته قال المدير العام لشركة «عذراء» العقارية ميم الشخص «إن متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية في الربع الثاني بلغ نحو 540 ألف دينار «نحو 1.1 مليون دولار» بارتفاع نسبته 243 في المئة مقارنة بفترة الربع الأول من 2018».

وأضاف الشخص «أن متوسط قيمة الصفقة ارتفع بنسبة 1.19 في المئة في الربع الثاني على أساس سنوي كما بلغ عدد الصفقات المتداولة 1586 صفقة بنسبة تراجع بلغت 70 في المئة على أساس ربع سنوي في حين ارتفع عدد الصفقات المتداولة على أساس سنوي بنحو 3.5 في المئة».

وتوقع ارتفاع قيمة التداولات في القطاعين الاستثماري والتجاري خلال الفترة الممتدة من سبتمبر الجاري حتى نهاية هذا العام مبينا أن «العقار في الكويت يمرض ولا يموت».

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة «مدن الأهلية العقارية» الكويتية المهندس عمر نجم «إن السوق العقاري رغم تعافيه النسبي خلال فترة النصف الأول من هذا العام إلا أنه مازال يواجه تحديات تعوق نموه بشكل أكبر لاسيما على صعيد البيئة التشريعية والإجرائية المواتية لجذب المزيد من المستثمرين غير الكويتيين إلى هذا القطاع».

وأوضح أن القطاع العقاري الاستثماري استحوذ على 42 في المئة من إجمالي قيمة التداولات العقارية المحلية في النصف الأول من 2018 في حين استحوذ القطاع السكني على نحو 37 في المئة والقطاع التجاري على 15 في المئة واستحوذت بقية القطاعات الأخرى على نحو 6 في المئة من إجمالي قيمة التداولات.

2.5 مليار دولار، مقارنة بنحو 2.6 مليار دينار «نحو 8.5 مليار دولار» في عام 2017 ما يعني أن إجمالي التداولات العقارية المحلية لهذا العام «سترتفع قليلا».

وأضاف الديجان أن نسبة الأسفلت في الشقق والشقق الفندقية ارتفعت خلال الأشهر الماضية إلى 65 في المئة مقابل 50 في المئة في السابق مدفوعة بارتفاع عدد السائحين الخليجيين نسبيا وتواجد المجمعات التجارية كبيرة الحجم والمرافق الترفيهية في البلاد.

وأوضح أن القطاع العقاري الاستثماري استحوذ على 42 في المئة من إجمالي قيمة التداولات العقارية المحلية في النصف الأول من 2018 في حين استحوذ القطاع السكني على نحو 37 في المئة والقطاع التجاري على 15 في المئة واستحوذت بقية القطاعات الأخرى على نحو 6 في المئة من إجمالي قيمة التداولات.

مدعومة بارتفاع عدد السائحين الخليجيين نسبياً

الدليجان: نسبة الأشغال في الفنادق والشقق الفندقية ارتفعت خلال الأشهر الماضية إلى 65 في المئة

نجم: السوق العقاري مازال يعاني على صعيد البيئة التشريعية والإجرائية المواتية لجذب المزيد من المستثمرين

شهد قطاع العقار المحلي تحسنا نسبيا خلال فترة الربع الثاني من هذا العام مدفوعا بنمو قيمة التداولات العقارية في قطاع السكن الخاص بنسبة 2.4 في المئة علاوة على ارتفاع عدد صفقاته المتداولة بنحو 3.1 في المئة.

وبلغت قيمة التداولات العقارية في الربع الثاني من هذا العام نحو 857 مليون دينار كويتي «نحو 2.8 مليار دولار أمريكي» وفقا لمؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل الكويتية بارتفاع بلغت نسبته 3 في المئة عن قيمتها في الربع السابق.

وفي هذا السياق قال متخصصون عقاريون «إن قطاع العقار السكني لعب دورا رئيسيا في تحقيق التحسن النسبي لسوق العقار الكويتي خلال الربع الثاني من هذا العام مقابل تأثر القطاع العقاري الاستثماري بموسم الاجازات الصيفية».

وأضافوا أن التداولات العقارية للسكن الخاص ارتفعت خلال الربع الثاني بنسبة 2.4 في المئة لتبلغ 321.9 مليون دينار «نحو 83.12 مليون دولار» في حين بلغ متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية نحو 540 ألف دينار «نحو 1.1 مليون دولار» بنمو نسبته 243 في المئة مقارنة بالربع الأول من 2018.

من جهته قال مدير مكتب الدليجان العقاري «سليمان الدليجان أن إجمالي قيمة التداولات العقارية المحلية في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 1.6 مليار دينار «نحو

«التجارة» تتابع ملف «قضايا النصب العقاري» المحال للنابا

أكدت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الأربعاء متابعتها ملف «قضايا النصب العقاري» التي أحالتها أخيرا إلى النيابة العامة.

وقالت «التجارة» في بيان صحفي إن النيابة العامة طليت كتاب استيفاء للشكاوى المرسلة إليها مؤكدة على استمرار متابعتها للقضايا «لحين إعادة الحق إلى أصحابها ومحاسنة الشركات التي تثبت إدانتها عبر القضاء».

وأعلنت في هذا السياق تشكيل لجنة تعنى بالتواصل المباشر مع النيابة العامة والإدارة العامة للتحقيقات وجهات التحقيق الأخرى بموجب القرار الإداري رقم 442 لسنة 2018.

وأوضحت أن اللجنة ستعنى أيضا بترتيب طلبات الجهات المختصة مؤكدة حرصها على تزويد النيابة العامة بكل العناصر التي تؤكد جدية البلاغات.

وذكرت أنها بدأت بحسارية «النصب العقاري» قبل هذه الشكاوى عبر إصدار عدة قرارات من بينها القرار الوزاري رقم «639/2017» وتضمنت لائحته التنفيذية العديد من الشروط الصارمة التي تحفظ حقوق المشتري والشركات العقارية المشاركة في المعارض على حد سواء.

وقالت إن اللائحة منعت الشركات والمؤسسات المشاركة بالمعارض «عارضه» مطورة «مسوقة» من القيام بصفقات بيع أو إبرام عقود أو تقاضي مقابل مالي تحت أي مسمى أثناء فعاليات المعرض وكذلك الشركات لللائحة أو العارضة من تسويق عقارات أو مشاريع بعوائد مضمونة أو بضمون استثماري.

وبينت أنها منعت عرض العقارات تحت مسمى بيع الوحدات بنظام القسام الوقت

«التابع شير» إضافة إلى ضرورة الحصول على موافقة إدارة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالوزارة على التزام الشركة بضوابط القرار الوزاري رقم «430/2016».

وأشارت إلى أن القرارات التي أصدرتها لمواجهة «النصب العقاري» تضمنت القرار رقم «160/2018» الذي منح صفة الضميمة القضائية لبعض موظفي الوزارة المعنيين بهذا الأمر لآليات ما يقع من مخالفات للقرارات الوزارية المنظمة لهيئة مقيم العقار والسفيرة العقارية وتنظيم سوق العقار والمعارض العقارية.

وذكرت أن وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أصدر القرار رقم «310/2018» الذي شكل بموجبه لجنة تختص بدراسة المشكلات والمواقف التي تواجه القطاع العقاري داخليا وخارجيا واقتراح الحلول المناسبة لها ووضع التصورات لمنع وقوعها مستقبلا.

وأشارت بأن الوزير الروضان أصدر القرار رقم «539/2018» والذي قضى بتشكيل لجنة في شأن استقبال الشكاوى وفرزها حسب نوع الشكاوى.

وأشارت إلى إصدار ضوابط لمهنة السمسرة عبر القرار الوزاري رقم «430/2016» الذي حدد الضوابط المنظمة لأعمال المؤسسات والشركات التي تزاول مهنة السمسرة العقارية والمكاتب العقارية.

وقالت «التجارة» إنها بصدد اتخاذ إجراءات شديدة جديدة للحوول دون وقوع «عمليات نصب جديدة» عبر تطوير المجال الرقابي والتوعوي مؤكدة أنها لن تتوان في اتخاذ كل الإجراءات القانونية للحفاظ على حقوق المواطنين ولن تسمح باستمرار «عمليات الغش والنصب العقاري».

إصدار 240.58 مليون سهم بسعر 260 فلساً

بنك برقان يبدأ الاكتتاب بزيادة رأسماله لجمع 62.55 مليون دينار



ماجد العجيل

والتركيز في الوقت ذاته على نهجنا الحصري والنمو الانتقالي».

وأضاف «نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص الشكر لمساهمين وعملنا على منحنا ثقتهم الغالبة بقدرات وإمكانات المجموعة وعلى دعمهم والتزامهم المتواصلين».

وأشار البنك إلى أن كافة التفاصيل تتوافر في نشرة الاكتتاب المعتمدة والموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك. وتجدر الإشارة إلى أن لدى بنك برقان عمليات تشغيلية في الكويت، وبفضل حصته من المصارف الإقليمية التابعة له وهي بنك برقان-تركيا، وبنك الخليج الجزائر، ومصرف بغداد، وبنك تونس العالي، وبنك إحدى أكبر شبكات الفروع الإقليمية من خلال 169 فرعاً تنتشر في الكويت، وتركيا، والجزائر، والعراق، وتونس، وليبنان، ومكتب تمثيلي في دبي-الإمارات العربية المتحدة.

النتائج تفوق توقعاتنا. إننا نعتبر أن المرحلة الحالية هي المناسبة لزيادة رأس المال بحيث تتمكن من تعزيز مستويات رأس مال البنك ومتابعة أنشطة أعمالنا القوية

مجلس إدارة مجموعة بنك برقان ماجد عيسى العجيل «ننجزنا الأهداف المحددة في الاستخدام الأمثل لرأس مال البنك الذي ساعدنا في تحقيق مجموعة جيدة من

أن معدل حقوق المساهمين من الشريحة الأولى «CET1» قد استقر كما في 30 يونيو 2018 عند نسبة 11%. ومعدل كفاية رأس المال عند 16.6%. وبهذه المناسبة قال رئيس

أعلن بنك برقان، ثاني أكبر بنك تقليدي في الكويت من حيث الأصول عن بدء عملية الاكتتاب الخاصة بزيادة رأس المال التي ستمثل رأس مال إضافي حتى 62.55 مليون د.ك.، وتنتهي فترة الاكتتاب في 10 أكتوبر المقبل.

وقال البنك إنه سيتم بموجب الاكتتاب إصدار 240.581.530 سهم بسعر 260 فلساً للسهم الواحد مشتملة على علاوة إصدار مقدارها 160 فلس، بحيث يزيد مجموع الأسهم الصادرة إلى 2.259.418.470 سهم من 2.500.000.000 سهم، بزيادة قدرها 10.6% من رأس مال البنك المدفوع الحالي.

وأشار إلى أنه سيتم استخدام صافي العوائد المحققة من عملية الاكتتاب بزيادة رأس المال في تعزيز قاعدة رأس مال البنك وذلك وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال-بازل 3 والاستفادة من نموذج أعمال البنك لأغراض تجارية عامة. يذكر